

مسؤولية الإنجاز بقلم: بان كي - مون

كان العام الماضي شاقا علينا جميعا. وقد وصفته بأنه ”عام الأزمات المتعددة“. ويحمل لنا العام المقبل تباشير المزيد من المشاق.

وستكون التحديات الماثلة أمامنا خلال عام ٢٠٠٩، والتي تتراوح ما بين قضايا تغير المناخ والانهيار الاقتصادي، بمثابة امتحان لم يسبق له مثيل لما قطعناه على أنفسنا من التزامات وما أبديناه من نوايا طيبة.

ففي مجال حقوق الإنسان نتحدث عن المسؤولية عن الحماية. أما في المجال الأوسع نطاقا للجهود الدولية المشتركة، فإنه حريٌّ بنا أن نتحدث عن مسؤولية الإنجاز. وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراثة إلى سجل إنجازنا خلال عام ٢٠٠٨، فإنني أقول صراحة إنه كان خليطا متنوعا.

إنه لمن دواعي سروري، على سبيل المثال، الطريقة التي توحد بها العالم في مواجهة الانحسار الاقتصادي. ومع ذلك، فكل ما أحشاه ألاً نكون فقط قد بلغنا نهاية البداية. ذلك أن الأزمة ستشكل تحديا لمعنى التضامن العالمي وهو المفتاح لأي حل من الحلول.

ومن بواعث سروري الطريقة التي واجهنا بها الكوارث الطبيعية التي حلت بميامار وهاييتي. ومع ذلك، فقد خاب أملي إزاء عدم استعداد حكومة ميامار الوفاء بوعودها بإقامة حوار ديمقراطي والإفراج عن السجناء السياسيين.

وقد حافظت قوات الأمم المتحدة على الوضع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحملت بالشجاعة في أحلك الظروف. ومع ذلك، فقد عجزنا عن حماية الأبرياء من أعمال العنف. إن سجلنا في مجال حقوق الإنسان على محك الاختبار - في أماكن كثيرة، وبأشكال عديدة. ولكن علينا أن نتمسك بقوة بالمبادئ المحسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأعتقد أننا تصدينا جيدا لواحدة من أخطر قضايا العام المنصرم. ومع أن أزمة الغذاء لم تعد تسيطر على عناوين الأخبار الرئيسية، فإنها لم تغرب عنا. لقد ضمت منظومة الأمم المتحدة صفوفها لمعالجة هذه المشكلة بكل تعقيداتها: من تغذية وإنتاج زراعي، وتجارة وحماية اجتماعية. وقد قطعنا شوطا لا بأس به صوب تغيير سياسات ترسخت عقودا طويلة في مجال الزراعة والصحة العامة، وهما الركيزتان اللتان يقوم عليهما عملنا في مجال تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية وحماية أشد الناس تعرضا لآثار تغير المناخ، والفقير، والأزمة الاقتصادية.

ومن بين جميع التحديات التي تواجهنا، ليس هناك ما يحظى بقدر من الأهمية يفوق ما تحظى به قضية تغير المناخ. ومنذ أسابيع قليلة، شاركتُ زعماء العالم في اجتماع عقد في بوزنان، بولندا. واعترفنا في ذلك الاجتماع بأن قضية تغير المناخ لا يمكن لها الانتظار لحين التوصل إلى حل للأزمة الاقتصادية العالمية. وقبل معظم المشاركين في الاجتماع بالحاجة إلى ما أسميته ”برنامجاً جديداً أخضر“. وينبغي أن يصبح الاستثمار في التكنولوجيات المراعية للبيئة جزءاً من أي برنامج عالمي للتنشيط الاقتصادي.

واتفق الجميع على أنه لم يعد هناك أي وقت لإهداره. وليس أمامنا سوى فترة قصيرة لا تتجاوز ١٢ شهراً قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاغن. وعلينا أن نتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ قبل نهاية عام ٢٠٠٩ - وينبغي أن يكون اتفاقاً متوازناً وشاملاً ومقبولاً من جميع الدول.

وسيقضي بلوغ النجاح في هذا المسعى توافر قيادة غير عادية. وعن نفسي، فإنني سأواصل دفع الأمور قدماً وحشد الإرادة السياسية في هذا الاتجاه. وأعتزم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة معني بتغير المناخ مع بداية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. لكنني أعتقد أنه قد يكون من الضروري أن يجتمع قادة العالم قبل ذلك الموعد إذا كان لنا أن نحقق نصراً في هذا المجال في ختام عام ٢٠٠٩. وسيكون بمقدورنا، بالعمل معاً، أن نفي بمسؤولياتنا تجاه كوكبنا وسكانه - مسؤوليتنا تجاه الإنجاز.

وعلينا أن ننظر إلى تحديات عام ٢٠٠٩ باعتبارها فرصاً للعمل الدولي القائم على التعاون. إننا على مشارف عهد جديد متعدد الأطراف.

إننا نواجه ضرورة حتمية بالإهاء الفوري للعنف في غزة وفي جنوبي إسرائيل. ذلك أن حالة التصعيد والآلام التي يتعرض لها المدنيون يبعثان على الانزعاج الشديد. ولا بد من تنفيذ وقف لإطلاق النار دونما أي تأخير. وعلى الشركاء الإقليميين والدوليين أن يستخدموا نفوذهم لإقامة حوار وللعودة إلى المفاوضات التي كشفت عن دلائل مشجعة، وإن كانت متواضعة، على تحقيق التقدم. إن هناك حاجة ماسة إلى أن يواصل الإسرائيليون والفلسطينيون سيرهم على الطريق صوب تحقيق السلام.

وفي العراق، تحسن الأمن تحسناً هائلاً. ومن المقرر أن تجرى انتخابات المحافظات خلال شهر كانون الثاني/يناير. وإنني أحث القادة العراقيين على العمل معاً بروح من المصالحة وهم في سبيلهم إلى تولي المسؤولية كاملة عن شؤونهم الوطنية. وكل ذلك يتطلب دعماً قوياً من الأمم المتحدة، وسوف تقدم هذا الدعم.

إن الحالة الإنسانية في زمبابوي تتخذ أبعاداً أكثر مدعاة للانزعاج يوماً بعد يوم. ويقف البلد على شفا أهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي. ولقد أبلغت الرئيس روبرت موغابي بذلك في اجتماع القمة الذي عقد مؤخرًا في الدوحة. وقد وعد بأن يسمح لممثلي بالدخول إلى زمبابوي لتيسير التوصل إلى حل سياسي. إنهم يبلغوننا الآن بأن الوقت غير مناسب. إذا لم يكن الآن هو الوقت المناسب، فمتى يكون؟

وفي الصومال، يتبدى خطر الفوضى واضحاً وقائماً. ومن هنا ضرورة العمل. وفي الأسبوع الماضي اقترحت على مجلس الأمن مجموعة من التدابير الرامية إلى النهوض بعملية جيبوتي للسلام، والتصدي للقرصنة وقضايا إيصال المساعدة الإنسانية، وتعزيز البعثة الحالية للاتحاد الأفريقي في الصومال، وتمهيد السبيل أمام عملية ممكنة لحفظ السلام.

ويساورني أيضاً بالغ القلق إزاء تردي الحالة الإنسانية والأمنية في أفغانستان. ويقتضي الأمر "طفرة" سياسية وتحولاً واضحاً في الاتجاه. لقد قدمنا وعوداً لا حصر لها لشعب هذا البلد الممزق. وتقع على عاتقنا مسؤولية الوفاء بهذه الوعود.

إن المطالب المطروحة على الأمم المتحدة آخذة في الازدياد. على أن التحديات التي يتسم بها عصرنا هي تحديات ذات طابع تعاوني. وهي تقتضي منا المشاركة التامة، ومن جميع الدول العمل سوياً - غنية أو فقيرة، من الشمال أو الجنوب، متقدمة النمو أو نامية.

وفي غضون العام المنصرم، عقدت ما يربو على ٧٠٠ اجتماع ثنائي، بما في ذلك ٣٥٠ اجتماعاً مع رؤساء للدول، ورؤساء الوزارات، ووزراء خارجية. وقد أمضيت ١٠٣ أيام على سفر، قمت خلالها بزيارة ٣٥ بلداً، في رحلات جوية تجاوزت مسافاتها ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتراً.

ولئن كانت الأرقام لا تعادل النتائج دائماً، فهي معيار لما نبذله من جهود. وهذا هو أقل ما يتوقعه العالم منا. إنها مسؤوليتنا عن الإنجاز.

كاتب المقال هو الأمين العام للأمم المتحدة